

الإعتدال في الحكم على الرجال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:
فإن الفتنة التي ألمت بالسلفيين قد شغلت كبيرهم وصغيرهم، وأخذت جزءاً كبيراً
من وقتهم، وحيث إن بعض الناس قد تشعبت بهم الفتنة حتى نسوا حقيقة
منشئها كان لزاماً علينا أن نضبط سبب الخلاف الذي منه بدأت.
فليعلم أن أهم الأسباب التي تم تداولها -من طرف جمعة ومن معه- أربعة لا زيادة
عليها، وهي:

١ _ جلوس مشايخ الإصلاح مع عبد المالك رمضان.

٢ _ دعوى احتواء مشايخ الإصلاح لعابدين بن حنفية.

٣ _ دعوى احتواء مشايخ الإصلاح للمخالفين.

٤ _ اتهام مشايخ الإصلاح بالتأكل بالدعوة.

وإننا إذا أردنا أن نخرج من هذه المحنة مستفيدين فعلياً أن نُعَمِلَ العلم الصحيح في
دراساتها، فنقول:

إن هذا الخلاف متعلق -أساسا- بأصول السنة، حيث تم اتهام مشايخ الإصلاح بركوب منهج التميّع، فيلزمنا أن نطبق قواعد المنهج السلفي للتحقق في ثبوت حكم التميّع من عدمه.

فنقول:

إن منهج اتهام السلفيين الأبرياء بالبدعة وركوبها منهج خطير عانت الأمة من تبعاته وإصاقه ظلما وعدوانا بمنهج أهل السنة، وقد كان أئمة السلف يحذرون من خطورة تبديع أهل السنّة، فقد روى الخلال في كتابه "السنّة" عن الإمام أحمد قوله: « **إِخْرَاجُ النَّاسِ مِنَ السُّنَّةِ شَدِيدٌ** »، وإن أخطر فرقة تبنت منهج إسقاط السلفيين الأبرياء هي فرقة الحدادية التي تبني أحكامها على الأشخاص على غير منهج السلف.

وحتى يكون طالب العلم على بينة من أمره فإن الواجب عليه أن يعرف كيف يحكم أهل العلم على الأشخاص في منهجهم، قال الشاطبي -رحمه الله- في كتابه [الاعتصام: 177/3 ت: الهلالي]: "إِنَّ هَذِهِ الْفِرْقَ إِنَّمَا تَصِيرُ فِرْقًا بِخِلَافِهَا لِلْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ فِي مَعْنَى كُلِّ فِي الدِّينِ وَقَاعِدَةٍ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ، لَا فِي جُزْئِيٍّ مِنَ الْجُزْئِيَّاتِ، إِذِ الْجُزْئِيُّ وَالْفَرْعُ الشَّاذُّ لَا يَنْشَأُ عَنْهُ مُخَالَفَةٌ يَقَعُ بِسَبَبِهَا التَّفَرُّقُ شِيعًا، وَإِنَّمَا يَنْشَأُ التَّفَرُّقُ عِنْدَ وُقُوعِ الْمُخَالَفَةِ فِي الْأُمُورِ الْكُلِّيَّةِ..."

ثم قال في نفس السياق: "وَيَجْرِي مَجْرَى الْقَاعِدَةِ الْكُلِّيَّةِ كَثَرَةُ الْجُزْئِيَّاتِ، فَإِنَّ الْمُبْتَدِعَ إِذَا أَكْثَرَ مِنْ إِنْشَاءِ الْفُرُوعِ الْمُخْتَرَعَةِ عَادَ ذَلِكَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ بِالْمُعَارَضَةِ، كَمَا تَصِيرُ الْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ مُعَارَضَةً أَيْضًا، وَأَمَّا الْجُزْئِيُّ فَبِخِلَافِ ذَلِكَ" اهـ

وعلى ضوء هذه القواعد الصحيحة سنتطرق للنظر في تلك الاتهامات التي طالت الأبرياء من السلفيين.

• التُّهْمَةُ الْأُولَى: جُلُوسُ مَشَايخِ الْإِصْلَاحِ مَعَ عَبْدِ الْمَالِكِ رَمَضَانِي.

هذه هي التي بدأ بها جمعة الفتنة، وزعم أن الاجتماع كان سرا، فجعل هذا المجلس دليلا على تَمَيُّعِ مشايخ الإصلاح، إلا أن العجيب في الأمر هو أن جمعة ليس لديه معطيات عما جرى في المجلس إلا من طرف مشايخ الإصلاح أو عبد المالك رمضاني، فبني حكمه على ما صرح به عبد المالك وَوَجَّهَ الاتهام إلى مشايخ الإصلاح، مع أن الشيخ عز الدين قد أصدر بيانا -قبل الفتنة- ردَّ فيه على مغالطات عبد المالك، بل إن الشيخ فركوس -نفسه- ذكر عبد المالك وما وقع منه في ذلك المجلس وأن مشايخ الإصلاح نصحوه، فلما جاءت الفتنة كُتِمَتْ هذه الشهادة، وأبى جمعة إلا أن يقول بما وافق هواه من كلام عبد المالك.

والسؤال هو: ما هي المجالسة التي تستدعي التحذير؟ وهل كل جلوس مع شخص معدود من جملة المخالفين يُعتبر سببا من أسباب التحذير؟

اعلم -رحمك الله- أن مجالسة أهل البدع التي عَدَّها السلف سببا من أسباب التحذير هي ما كانت قائمة على الموافقة والنصرة للمبتدع، وأصل المسألة من قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ» رواه أبو داود وغيره، وأما من جَمَعَهُ مجلس بمبتدع من غير طلب منه ولا رغبة فلا يدخل تحت الأدلة والآثار الواردة في هذه المسألة، ومن ذلك اجتماع

الشيخ فركوس -مثلا- في مكان عمله بأهل الأهواء والبدع، وتعاونهم معهم في مناقشة الطلبة الجامعيين.

وعليه نقول: هل جلوس مشايخ الإصلاح مع عبد المالك رمضان -والذي كان للنصيحة بإقرار الشيخ فركوس- يُعتبر مخالفةً في أصل من أصول السُّنة؟، الجواب: لا، بل هو من النصيحة.

ثم إن الصورة نفسها -بل أشد منها- قد وقعت مع الشيخ فركوس حينما جلس مع المدعو عدة فلاحي الذي هو من ألد أعداء الدعوة السلفية، ولم يعلم السلفيون عن الجلسة إلا من خلال الفيديو الذي سجَّله عدة فلاحي، وذكر فيه احتفائه بشخصية الشيخ فركوس الذي وجد فيه -كما قال-: **"الكثير من رَحابة الصدر!"** ووجده أيضا -كما قال-: **"كثير النُكت حتى في المسائل الجادة!"** وأن اللقاء كان: **"لأجل الحديث عن موجة انتعاش التيار الإسلامي!! والسلفية عُمومًا!!"**.

فلو حاكمنا الشيخ فركوس إلى طريقة جمعة التي حكم بها على مشايخ الإصلاح لقلنا: **"إنَّ الشَّيخَ فَرْكُوسَ غَارِقٌ فِي التَّمَيُّعِ بِشَهَادَةِ عِدَّةِ فَلَاحِي"**، ولكن السلفيين أهل عدل وإنصاف في الحكم على الأشخاص، فيقولون بتخطئة الشيخ -إن ثبت عنه ذلك- ويحفظون له كرامته.

• التُّهْمَةُ الثَّانِيَّةُ: دَعْوَى احتَوَاءِ مَشَايخِ الإِصْلَاحِ لِعَابِدِينَ بَن حَنَفِيَّةً.

إن من بين أخطر التهم التي وُجِّهَتْ لمشايخ الإصلاح هي قضية تبنيهم منهج الاحتواء، أو المنهج الأفيح، وهذه كفيلة بإسقاطهم ووجوب التحذير منهم لو ثبتت في حقهم، إلا أن أهم ما يجب على طالب العلم معرفته هو: ما حقيقة المنهج الأفيح؟

اعلم -وفقك الله للحق- أن مفهوم المنهج الأفيح هو: **استيعابُ جميعِ الفرقِ المنحرفة الضَّالَّةِ وجعلها من ضمنِ الفرقةِ الناجيةِ والطائفةِ المنصورةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ.**

والسؤال هو: هل قال مشايخ الإصلاح عن ابن حنفيه إنه من جملة المشايخ السلفيين؟

إن المؤاخذة التي بُنِيَتْ عليها هذه التُّهمة هي مجلس جمع الشيخ عز الدين رمضاني بابن حنفيه في مدينة مستغانم قبل أربع سنوات من الآن، وكان المدعو محمد زارقة هو المنسَّق لهذا المجلس، وقد صدرت من الشيخ عز الدين كلمات أُوْحِذَ عليها، ثم روجع فيها يومها، ولم يدافع الشيخ عن ابن حنفيه ولا عن كلامه، والشيخ فركوس يعلم ذلك من أول الأمر، ثم طويت القضية، وموقف الشيخ عز الدين اليوم واضح من ابن حنفيه.

وأما الشيخ عبد الخالق ماضي فإنه قد بين موقفه من ابن حنفيه في عدة تسجيلات، منها ما كان قبل الفتنة ومنها ما كان بعدها.

فهل يَصِحُّ - بعد هذا- أن يُرمى هؤلاء المشايخ الأبرياء بانتهاج "المنهج الأفيح"؟ لا، اللهم إلا إن كان مفهوم المنهج الأفيح الذي عند هؤلاء الجزائريين غير الذي عليه علماء الأمة!.

ثم إن الصورة نفسها - بل أشد وأخطر منها- قد وقعت مع الشيخ فركوس، إذ في مناقشة رسالة الدكتوراه للمدعو محمد حاج عيسى أثنى عليه ثناء عظيمًا، وراح يعدد نشاطاته الدعوية ويُسَهِّرُ لها، وهذا الأمر لا علاقة له بمناقشة الرسائل الجامعية، ومن بين الأمور التي أشاد بها الشيخ فركوس موقع الدكتور محمد حاج عيسى، والموقع يحمل في طياته ضلالات منهجية عجيبة!، منها دفاعه عن سيد قطب وطعنه في منهج الشيخ ربيع.

فلو حاكمنا الشيخ فركوس إلى طريقته التي حكم بها على مشايخ الإصلاح في قضية ابن حنفية لقلنا: "إِنَّ الشَّيْخَ فَرْكُوسَ صَاحِبُ مَنَهْجٍ اِحْتَوَائِي، وَثَنَّاؤُهُ عَلَى الْقُطَيْبِيِّ مُحَمَّدِ حَاجِ عَيْسَى -صَدِيقِ ابْنِ حَنْفِيَّةٍ- دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ، وَحَتَّى لَوْ تَابَ الشَّيْخُ مِنْ تَزْكِيَّتِهِ لِهَذَا الْقُطَيْبِيِّ الْمُنْحَرِفِ -الَّذِي خَطَرُهُ أَشَدُّ مِنْ خَطَرِ ابْنِ حَنْفِيَّةٍ- لَقُلْنَا إِنَّ الشَّيْخَ قَدْ تَابَ مِنْ مَنَهْجِ اِلْحَتَوَاءِ وَرَجَعَ إِلَى الْمَنَهْجِ السَّلَفِيِّ".

ولكن السلفيين لا يتحاكمون إلى هذا الخليط والخلط في الأحكام، بل يدعون الشيخ فركوس إلى التراجع عن هذا الخطأ المنهجي الفادح في تزكيته لهذا المنحرف، مع حفظ كرامة الشيخ فركوس إن رجع وتاب.

• التُّهْمَةُ الثَّالِثَةُ: دَعْوَى احتِوَاءِ مَشَايِخِ الإِصْلَاحِ لِلْمُخَالَفِينَ.

إن هذه التهمة تولى كبرها عبد المجيد جمعة، واستند فيها إلى فيديوهات انتشرت عبر الشبكة، يزعم فيها جمعة وأتباعه أن الحضور كانوا من المخالفين، بل في أحد الفيديوهات زعموا أن الجالس بجانب الشيخ عز الدين على طاولة العشاء هو ابن حنفية، وليس الأمر كذلك، إنما هو أحد الأفاضل من العاصمة، ومع ذلك سكت جمعة وترك أتباعه يعتقدون أنه ابن حنفية.

والسؤال: كيف يُقبل الحكم على مشايخ الإصلاح بأنهم يحتوون المخالفين استناداً إلى هذه الفيديوهات؟

إن الواجب على جمعة أن ينشر الفيديو الأصلي كاملاً، ثم يُسمّي المخالفين الذين ظهروا خلاله ويبين المخالفات التي عندهم، ثم بعد ذلك يُراجِعُ المشايخ في الأمر وينظر في موقفهم من المخالفين بعد بيان جمعة لحالهم.

هذا هو منهج السلف في التعامل مع أهل السنة إن صدرت منهم أخطاء، قال البرهاري رحمه الله في [شرح السنة: 119]: **" إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ جَالِسًا مَعَ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، فَحَذِّرْهُ وَعَرِّفْهُ، فَإِنْ جَلَسَ مَعَهُ بَعْدَ مَا عَلِمَ فَاتَّقِهِ، فَإِنَّهُ صَاحِبُ هَوًى "** اهـ

وقال الشيخ العلامة حمود التويجري -رحمه الله-:

"وقد قال أبو داود السجستاني: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: أرى رجلاً من أهل السنة مع رجل من أهل البدع، أترك كلامه؟ قال: **لَا، أَوْ تُعْلِمَهُ أَنَّ الَّذِي**

رَأَيْتُهُ مَعَهُ صَاحِبُ بِدْعَةٍ، فَإِنْ تَرَكَ كَلَامَهُ وَإِلَّا فَالْحَقُّ بِهِ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: الْمَرْءُ بِخِدْنِهِ".

وهذه الرواية عن الإمام أحمد ينبغي تطبيقها على الذين يمدحون التبليغيين ويجادلون عنهم بالباطل، فمن كان منهم عالماً بأن التبليغيين من أهل البدع والضلالات والجهالات، وهو مع هذا يمدحهم ويجادل عنهم؛ فإنه يلحق بهم، ويعامل بما يعاملون به، من البغض والهجر والتجنب، ومن كان جاهلاً بهم، فإنه ينبغي إعلامه بأنهم من أهل البدع والضلالات والجهالات، فإن لم يترك مدحهم والمجادلة عنهم بعد العلم بهم، فإنه يُلحق بهم ويُعامل بما يُعاملون به" [(البليغ: 231/230)].

فهل طبقَ جمعة منهج السلف أم خالفه؟ وهل كتب جمعة في بيان حال أولئك المنحرفين الذين تحدث عنهم؟ فأين العلم وأين النصيحة؟! أم أنه يتسلط على السلفيين فقط ويخشى مواجهة المنحرفين؟!

ثم إن الصورة نفسها -بل أشد منها- وقعت مع الشيخ زهر -أصلحه الله- حين انتشر فيديو له في مجلس رفقة المدعو صاولي، وقد تبَيَّنَ بعد ذلك أن هذا الرجل له علاقات ومجالس عند القطبيين والحزبيين، فلماذا سَكَتَ جمعة والشيخ فركوس عن هذا الفيديو، وهل ترك الشيخ زهر مصاحبة صاولي الآن؟!

فبأي ميزان يزنون؟ سيكون أي ميزان إلا ميزان العدل والإنصاف!

• التَّهْمَةُ الرَّابِعَةُ: اتِّهَامُ مَشَايخِ الإِصْلَاحِ بِالتَّأْكُلِ بِالدَّعْوَةِ.

إن أول من أطلق هذه التَّهْمَةَ جهره هو الشيخ فركوس، حين قال عن مشايخ الإصلاح: **"إنهم يمتلكون الأراضي والمنازل ويأخذون الأموال في مقابل الدعوة، واسألوا أهل مغنية".**

وحينما سُئِلَ أهل مغنية شهدوا بخلاف ما قال الشيخ فركوس، بل إن أحد أتباع الشيخ فركوس عندما نُقِلَ له اتِّهام الشيخ عبد الخالق بأخذ الأموال من أهل مغنية قال: **"الذي يقول هذا الكلام يكذب على أهل مغنية قبل أن يكذب على الشيخ عبد الخالق"**، ولم يكن يعلم أن قائل الكلام هو الشيخ فركوس، فلما علم سحب شهادته!.

ولكن، السؤال الذي ينبغي طرحه هو: ما هو ضابط التأكل بالدعوة؟ وهل كل مال يُدفع في إعانة الدعوة والدعاة يُعتبر تأكلاً بالدعوة؟ ولنضرب مثالا على ذلك:

موقع الشيخ فركوس، من الذي يدفع تكاليف الموقع؟ ومن يدفع رواتب العمال بالموقع؟ ومن الذي يدفع ثمن مطبوعات الشيخ فركوس عند الإصدار؟ وهل هذا يُعتبر من التأكل بالدعوة؟ وهل إذا استلم أحد المشايخ -الشيخ فركوس مثلا أو غيره- منزلاً مُجَهَّزاً بالأثاث يعتبر تأكلاً بالدعوة؟

أسئلة كثيرة ترد على الناس جراء هذا الاتِّهام، فلا يجدون ضابطاً للحكم به على الأشخاص، فكيف يُقبل الحكم على المشايخ بشيء لا يُدرى ما ضابطه؟!

خلاصة البحث:

بعد إمعان النظر في أصل الخلاف نجد أن قواعد المنهج السلفي تقضي بتخطئة الشيخ فركوس وجمعة في هذه الفتنة، وأنهما سلكا مسلكا مخالفا للمنهج السلفي في الحكم على الأشخاص، لأجل ذلك رد العلماء عليهما - كما فعل الشيخ العلامة عبيد الجابري حفظه الله-، وحذروا من خطورة المنهج الذي يسرون عليه.

ولا يستغرب طالب العلم، فإن منزلة الشيخ فركوس العلمية لا تعصمه من الخطأ ومخالفة الحق، فقد أخطأ من هو أرفع شأنًا منه وَرَدَّ عليه أهل العلم فقبل الحق ورفع رأسه به، وفي ذلك حُسن تأديب للطالب على قبول الحق وعدم رده متى ظهر.

ولا ينبغي لطالب الحق أن يربط الدعوة بالشيخ فركوس، ففي ذلك خطر عظيم على المعتقد، ومخالفة صريحة للمنهج السلفي، ولقد كان الشيخ العلامة مقبل الوادعي -رحمه الله- يربي طلابه فيقول: **"نَحْنُ لَا نَرِبُطُ الدَّعْوَةَ بِرَجُلٍ وَلَا بِدَوْلَةٍ، حَتَّى إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ أَوْ زَالَتِ الدَّوْلَةُ انْتَهَتْ الدَّعْوَةُ؟!"**.

وعلى طالب العلم ألا تذهب نفسه حشرات على من ضل السبيل واتبع هواه، فإن الدعوة السلفية كالبحر لا يستقر فيها الزبد مهما كثر.

وعلى طالب العلم ألا يغتم لكثرة الهالكين في هذه الفتنة، ولا يستوحش من قلة السالكين، قال ابن القيم -رحمه الله- وهو ينصح لطالب الحق: **"فَلَا يَكْثُرُ بِمُخَالَفَةِ النَّاكِثِينَ عَنْهُ لَهُ، فَإِنَّهُمْ هُمُ الْأَقْلَوْنَ قَدَرًا، وَإِنْ كَانُوا الْأَكْثَرِينَ عَدَدًا، كَمَا**

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: "عَلَيْكَ بِطَرِيقِ الْحَقِّ، وَلَا تَسْتَوْحِشْ لِقَلَّةِ السَّالِكِينَ، وَإِيَّاكَ وَطَرِيقَ الْبَاطِلِ، وَلَا تَغْتَرَّ بِكَثْرَةِ الْهَالِكِينَ"، وَكُلَّمَا اسْتَوْحِشْتَ فِي تَفَرُّدِكَ فَانْظُرْ إِلَى الرَّفِيقِ السَّابِقِ، وَاحْرِصْ عَلَى اللَّحَاقِ بِهِمْ، وَغُضِّ الطَّرْفَ عَمَّنْ سِوَاهُمْ، فَإِنَّهُمْ لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، وَإِذَا صَاحُوا بِكَ فِي طَرِيقِ سَيْرِكَ فَلَا تَلْتَفِتْ إِلَيْهِمْ، فَإِنَّكَ مَتَى التَّفَتَّ إِلَيْهِمْ أَخَذُوكَ وَعَاقُوكَ" [(مدارج السالكين: 45/1-46)].

واستحضر -يا طالب العلم- غربة السنة، وكم عانى المتمسكون بها من تسلط المخالفين عليهم، وقد قيل: **"لَيْسَ الْعَجَبُ مِمَّنْ هَلَكَ كَيْفَ هَلَكَ، لَكِنَّ الْعَجَبَ مِمَّنْ نَجَا كَيْفَ نَجَا"**، لأن هلاك من سلك سبيل المخاطر أمر معقول، وإنما العجب من الرجل تتلاطم أمواج الفتن والشبهات بين عينيه، وهو ثابت على الحق بفضل الله.

وأنا على يقين من أن طالب العلم إذا قرأ فهِمَ، وأما الجهلة من الناس فما عليَّ فيهم إلا قول القائل:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا *** وَآفَتُهُ مِنْ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

نسأل الله تعالى أن يُثَبِّتَنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَلَى قَوْلِ كَلِمَةِ الْحَقِّ إِلَى أَنْ نَرُدَّ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ غَيْرَ فَاتِنِينَ وَلَا مَفْتُونِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِينَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أبو حاتم البليدي

29 ذو القعدة 1439 هـ